نظمتها قوى 11/11 بمشاركة عدد من الشخصيات السياسية والمجتمعية

المشاركون في ندوة «واقعنا الاقتصادي بين الرشاوى والفساد»: الحكومة تتحمل مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية

خالد الشليمي ونواف الفزيع وضيف الله العتيبي أثناء الندوة (محمد ماهر)

حمل عدد من الناشطين السياسيين في ندوة «واقعنا الاقتصادي بين الرشاوى والفساد» الحكومة مسؤولية تردي الأوضاع بسبب عدم قدرتها على حل العديد من المشاكل الاقتصادية التي نعيشها وبدأت تنعكس سلبا على مستقبل البلاد، محذرين في الوقت نفسه من خطورة استمرار ازدياد حجم الباب الخامس للميزانية والمتضمن رواتب الموظفين الذي لايزال يلتهم 80٪ من حجم الميزانية العامة للدولة والذي يتطلب إعادة النظر في سياسة التوظيف من جديد.

وأكد المشاركون في الندوة التي اقيمت في مقر قوى 11/11 بمنطقة العمرية وشارك فيها عدد من الناشطين السياسيين ان ضعف الحكومة كان مباشرا لاستشراء الفساد في كثير من توصيات الدولة.

من جهته قال الناشط السياسي خالد الشليمي ان الوضع الاقتصادي بالنسبة للكويت مهم جدا، لأنها ومنذ عمرها الذي لم يتجاوز الثلاثمائة عام لم يشهد انتعاشا سوى في الخمسين سنة الماضية، لهذا يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي.

وأضاف أن الكويت شهدت العديد من الأزمات الاقتصادية مثل الاحتلال العراقي وأزمة المناخ والمديونيات الصعبة وديون المواطنين والأزمة

الشليمي: على الحكومة البدء في المشاريع التنموية لتتمكن من مواجهة تحديات المرحلة المقبلة

الفزيع: ضرورة متابعة قضية الاستثمارات الخارجية التي لا تخضع لرقابة مباشرة من ديوان المحاسبة

الاقتصادية العالمية إلا أن الحكومة لم تفكر في تشكيل لجنة استشارية اقتصادية ترصد الواقع وتستشرف المستقبل، إلا أن صاحب السمو الأمير كان سباقا في ذلك.

وأشار إلى أن الميزانية العامة للدولة تعتمد بشكل كامل وتام على عائد النفط في الوقت الذي بدأ فيه الانفاق يتزايد بشكل كبير وخصوصا خلال الثلاثين سنة الماضية التي تضاعفت فيه موازنة الدولة من 290 مليون دينار مع بداية حقبة الثمانينيات من القرن الماضي حتى أصبحت خلال هذا العام 17 مليار دينار.

وأكد ان الكويت بحاجة خلال العشر سنوات القادمة الى 34 مليار لتغطية موازنتها المتوقعة، لافتا إلى أن هذا يشكل عبئا على الحكومة التي لم تحرك ساكنا تجاه هذه المعضلة مما سيجعلها بمثابة ناقوس الخطر لمستقبل الكويت القادم.

وطالب الحكومة البدء في المشاريع التنموية حتى تتمكن من مواجهة الزيادة الطبيعية للمرحلة المقبلة، خاصة ان القطاع الخاص كان بعيدا عن الحيادية تجاه الموظف الكويتي بسبب شراكته في المصالح مع الكثير من الأعضاء المتنفذين في المجلس.

من جانبه قال المحامي نواف الفزيع ان أخبار الفساد والرشاوى بدأت تظهر على السطح تؤكد صحة التحذيرات التي كنا ننادي بها منذ وقت طويل، وان الأوضاع لم تستقر طالما ان الجميع لا يريد التطرق للباب الخامس من الموازنة العامة. وشدد على ضرورة متابعة قضية الاستثمارات الخارجية التي لا تخضع لرقابة مباشرة من ديوان المحاسبة، لافتا إلى أن هناك العديد من التجاوزات في البلد والتي منها جامعة الشدادية التي كانت بداية تكلفتها مليار دينار فقط، فيما وصلت تكلفتها اليوم الى 3 مليارات بسبب الأوامر التغيرية.

وانتقد بعض الممارسات التي تمارس في داخل الحرم الجامعي التي ادت الى بروز العديد من المشاكل الطائفية والقبلية غير المبررة مما انعكس على مخرجات جامعة الكويت، محذرا من دفع الشباب للجوء إلى الشارع أسوة بالشعوب العربية التي بحث عن ربيعها بعد ان استشرى فيها الفساد بشكل كبير.

من جانبه قال ضيف الله العتيبي ان الأزمات جاءت بسبب الإدارة السيئة للحكومة التي لم تستطع حسم إدارة الدولة بعدما اختطفت الحكومة المجلس، معتبرا في الوقت نفسه الحكومة بالمقصرة في بناء الإنسان الكويتي بعدما تأخرت في بناء جامعة جديدة.

● أسامة دياب

اللنقاوي: الانتقال من الطرق التقليدية إلى التقنيات في قراءة العدادات قريباً

أعلن الوكيل المساعد لشؤون المستهلكين في وزارة الكهرباء والماء م.جاسم اللنقاوي أن قطاع شؤون المستهلكين بصدد تغيير منظومة القراءات من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة ذات الطابع التقني العالي وهي العدادات الذكية التي تقرأ عن بعد، لافتا إلى ان القطاع على عاتقه أخذ أمانة تطبيق هذا التوجه ابتداء من التحول من أنظمة التشغيل اليدوي لمحطات التعبئة وانتهاء بتطبيق نظام التشغيل الاتوماتيكي المسبق

م.جاسم اللنقاوي

الدفع في المحطات لما له من انعكاسات ايجابية.

وقال إن هذا النظام تم تنفيذه فيما يقارب 10 محطات تعبئة للمياه وجار استكمال العمل في باقي المحطات، مضيفا انه ولحين ارساء قواعد ودعائم نظام قراءة العدادات عن بعد فإن قطاع شؤون المستهلكين يحرص كل الحرص على اصدار الفواتير في مواعيدها المقررة دونما تأخير مشيرا الى ان هذا الحرص مبعثه ودافعه الرئيسي حرص القائمين في الوزارة والقطاع على سرعة تحصيل المال العام

ولفت الى ان هذه القراءات يتم التعامل معها من خلال شركات متخصصة في هذا المجال وفق عقود قانونية تبرم في جهات الاختصاص بالوزارة ويتم تنفيذها والاشراف عليها من خلال قطاع شؤون المستهلكين مشيرا الى انه اذا كان هناك تأخير في اصدار الفواتير في مواعيدها المقررة فهذا يرجع الى بطء الإجراءات الإدارية ودورته المستندية حيث قام القطاع بطرح مناقصة لقراءة العدادات منذ اكثر من عام مما نتج عنه تأخير في انجاز بعض العقود.

وأكد اللنقاوي ان ذلك لا يثني القطاع عن المضي قدما في أداء عمله مشيرا الى انه تم التصريح مسبقا عن الآليات المطبقة في القطاع لحماية المال العام وتحصيله مبينا حزمة من الإجراءات التي أدت الى وقف تضخم قيم الفواتير ومنها عدم استفادة اي طالب خدمة الا بعد تمام سداد اي مبالغ مستحقة عليه وعدم دخول مستهلك على مرفق ما لم يكن رصيد المرفق صفرا بالإضافة الى التحويل الى القضاء وقطع الخدمة وتطبيق احكام مجلس الوزراء رقم 1116.

وأكد ان مستحقات الوزارة لدى المنتفعين بخدمتي الكهرباء والماء لا يمكن وصفها بأنها دين وذلك لطبيعة الخدمة المقدمة فهي تقدم اولا ثم تحصل لاحقا حيث يسير التحصيل في ركب الاستهلاك حيث يحرص القطاع منذ اكثر من 3 سنوات على إجراء مسح للعدادات غير المسجلة على النظام الآلي لشؤون المستهلكين وتم تحويل هذه الحالات للمكاتب المختصة للبدء في إدخال بياناتها إلا ان هذا يتطلب التحقيق اولا من رسمية هذه العدادات بضرورة مراجعة وفحص ملفات هذه المرافق للتأكد من سلامة إجراءات إيصال التيار الكهربائي وانه تم مراعاة اشتراطات الوزارة ولو كان الامر يقتصر فقط على ادخال هذه العدادات لكان القطاع انتهى فعلا من ادخال هذه المرافق على النظام الآلي لشؤون المستهلكين دون أي معوقات.

وأوضح ان اللجنة المشكلة بموجب احكام قانون رقم 48 لسنة 2005 والمناط لها البت بطلبات الاستفادة من احكام القانون بشأن إسقاط ال2000 دينار للمواطنين نظير استهلاكهم الكهرباء والماء فإن اللجنة تعكف وبشكل منظم على البت في تلك الطلبات مشيرا الى ان ليس كل من يتقدم بطلب الاستفادة يحق له بها اذ ان معظم الطلبات لم يرد بشأنها نص ويتطلب البت بها مخاطبة الفتوى والتشريع مشيرا الى ان عمل اللجنة لا يقتصر على دراسة الطلبات بل يناط بها انجاز اعمال أخرى تتعلق بالضبطية القضائية بداية من اصدار قرار الضبطية وعقد دورات بمعهد القضاء واصدار هويات وتجهيز نماذج المخالفات بالإضافة الى قيام اللجنة بدعم موظفي الضبطية القضائية واثقالهم من الناحية الفنية من خلال دورات اشرف عليها ونفذها كل من قطاع شؤون المستهلكين وقطاع وتشغيل المياه وقطاع شبكات التوزيع الكهربائية وذلك لتأهيل موظف الضبطية بشكل مهني عال.

● دارين العلي

جدول يبين موقف الخصم بموجب قانون رقم 48 لسنة 2005

البيان	العدد
عدد المغلفات الكلية المستلمة	111584
مغلفات قيد المراجعة	1228
عدد المغلفات الجاهزة للخصم	110623
مغلفات حصلت على الخصم	107054
عدد مغلفات جاهزة للخصم وعليها مبالغ	3569
عدد المستهلكين الذين تم عمل جدولة لهم	32040
عدد المغلفات التي حصلت على الخصم وليس عليها مطالبات	63252
عدد المغلفات التي حصلت على الخصم بعد ان تم السداد	11762

هل تعلم ما في داخل دكت التكييف المركزي ؟

ما لا تستطيع رؤيته قد يقضي عليك ! المعاينة مجاناً

نقوم بتنظيف وتعقيم دكت التكييف المركزي من الداخل والقضاء على جميع أنواع الفيروسات مع توثيق الخدمة على CD

كلين رايت ✆ 2481 4900 - 9919 7948

كلام مباشر

الفريق أول (م) أحمد الرجيب

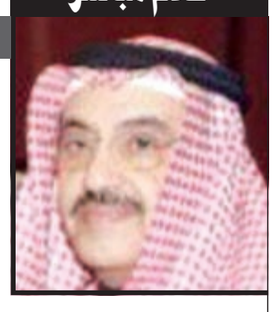

الأسير.. الشاهد رقم 232036 (4/3)

تم نقلنا الى معتقل بعقوبة في الاسبوع الاول من شهر نوفمبر 1990، ومعتقل بعقوبة هو واحد من عشرات المعتقلات في تلك المنطقة ويحيط به عدد من المعسكرات، ولقد فوجئ الجميع بأنه كان مهجورا ولا يصلح حتى أن يكون معتقلا، ويكفي ان نعرف انه يفتقر الى البنية الأساسية الضرورية، مثل المرافق الصحية التي لم يكن فيها أي تمديدات، والمياه الصالحة للشرب لا تتوافر بالقدر المطلوب، والكهرباء منزوعة الأسلاك في بعض الأماكن، وبعض الشبابيك لا يسترها الا قضبانها.. هنا تضاعف الجهد والعمل من الضباط الأسرى لإعداد ذلك المعتقل ليكون صالحا للبقاء فيه، وبالأخص ان الشتاء كان على الأبواب.. وما هي الا ساعات لم تتجاوز 73 ساعة الا ودبت الحياة في هذا المعتقل المهجور الا من حراسه، بعد ان أعيد تأهيله في الحدود الدنيا للعيش فيه، بفضل جهد عدد كبير من الأسرى، لا فرق في الجهد والعطاء بين رتبة كبيرة او صغيرة، ولعل ابرز هؤلاء «المقدم احمد النجار والمقدم عبدالعزيز الجاسم والمقدم عبدالله حسين ـ الذي اطلق عليه لقب عبدالله T، لبراعته في عمل التمديدات الصحية.. وآخرون كثيرون كل في مجاله ووفق مقدرته» الامر الذي أدهش مسؤول المعتقل وحراسه، الذين كانوا يظنون في قرارة انفسهم ان الكويتيين مترفون ولا يحسنون عمل شيء.. فما بالك بما رأوه من مقدره فائقة في إعادة تأهيل المعتقل في وقت قياسي ويختلف هذا المعتقل عن معتقل الموصل اذ به مساحات مفتوحة، وبعنابر نوم اصغر، لذا كان لابد من إعادة توزيع الأسرى في مجموعات صغيرة، ومنهم كبار الضباط الذين وزعوا في عنبرين بجانب بعض.. كل عنبر به حوالي أربعين ضابطا.

استمرت وتيرة العمل المنظم والمنضبط في ذلك المعتقل كما كانت في معتقل الموصل، وبذات الروتين وبذات الواجبات، مثل تنظيف العنابر والممرات، واستلام المواد التموينية لتجهيز الوجبات، وقيام آخرين منهم بغسل ملابسهم.. وهناك من يزاول هوايته في المشي، مثل «العقيد صابر السويدان، والعقيد فهد العيسى، والعقيد مساعد المشعان، والمقدم احمد السعد، وكثيرين غيرهم» او ممارسة هواية حمل الاثقال مثل «المقدم جاسم الشطي، المقدم سليمان الفهد وآخرين» اما العميد عدنان عبدالغفور فانفرد بهواية قطع الخشب حتى كاد ان يقضي على الأشجار القليلة في المعتقل.. ولشغل اوقات الفراغ ظهرت هوايات جديدة لدى بعض الضباط مثل عمل مسابيح من نوى التمر.. ونحت بعض الحصى وكتابة آيات قرانية عليها.. او كتابة حروف او أسماء عزيزة عليهم.. ولقد برزت مواهب رائعة في تلك المجالات.

وفي يوم انتشر خبر في المعتقل تلقاه الضباط ما بين مصدق ومكذب له، الا وهو خبر قرب اول زيارة لبعض العائلات لبعض الضباط الأسرى.. وتأكد ذلك حينما ابلغ عدد محدود من الضباط بان يستعدوا للانتقال لملاقاة اهاليهم الذين أتوا لزيارتهم .. وفي الصباح نقل من اعلنت أسماؤهم بعدد من الحافلات الى مكان الزيارة، وعادوا مساء فرحين بلقيا عائلاتهم وذويهم، حاملين معهم ما جلبه الأهالي من اكل وملابس، وحاملين معهم خطابات من الأهالي الذين لم يحالفهم الحظ من التمكن في اللحاق بهذه الزيارة والتي يظهر انها اعدت على عجل وبشكل مفاجئ لم يعلم به جميع اهالي الأسرى.. وكان اهلي واولادي ممن لم يحالفهم الحظ في هذه الزيارة، وكانت فرحتي كبيرة عندما علمت بوصول خطابات من عائلتي مع بعض الزوار، وحمدت الله كثيرا بعد قراءتها انهم جميعا بخير، آملا ان أراهم في الزيارة القادمة.

لقد منّ الله علي بعد ذلك بعدة زيارات من اهلي وأولادي، كباقي الاخوة الضباط، وكانت زيارات العائلات وبعض الجمعيات الخيرية للأسرى، بمثابة فرجة امل منّ الله سبحانه وتعالى بها علينا، حيث كنا ننقل بباصات تحت الحراسة المشددة الى صالة للألعاب لم يكتمل بناؤها، حيث ينتظرنا الأهل، وكان اللقاء بهم لا يوصف، كانت تختلج في النفوس مشاعر واحاسيس متضاربة، فرحة لرؤيتهم، وخوفا عليهم، خشية الا يعودوا سالمين الى الوطن، ولن أنسى ما حييت اول لقاء لي واللقاءات التالية مع اهلي واولادي، بعد ان انقطعت أخباري عنهم اربعة شهور، لقاء تعجز الكلمات ان تعبر عنه، لقاء عبرت عنه الأحضان والدموع ابلغ تعبير.

في اول زيارة لم تأت إلا زوجتي واحد الأولاد هو ولدي رجيب، وبعض الأقارب منهم شقيقتي التي كان احد أبنائها أسيرا معنا، والدكتورة لطيفه الرجيب رحمها الله وإحدى بناتها، ولقد أبت أم الأولاد ان تنزل من الباص الا بعد ان تأكدت انني موجود وحي ارزق.. وعلمت ان سبب عدم مجيء طارق وبقية اخوته (وائل وبدر ونواف) كان بأمر من جدهم (المرحوم حمد الرجيب طيب الله ثراه) الذي كان متخوفا من نتائج تلك الزيارة، وقد علمت انه وافق على هذه الزيارة على مضض وبعد إلحاح من الأهل.. ولكن بعد ذلك اجتمع شملنا في اكثر من زيارة ورأيتهم جميعا سالمين ولله الحمد.

كان يوم الزيارات بمثابة يوم عيد يلتقي فيه الضباط بأهاليهم، ينتشرون في جنبات مكان الزيارة في حلقات، يأكلون، يتسامرون، يتبادلون الأخبار، يتساءلون: متى الفرج، متى يتحرر وطنهم الغالي؟ يتمنون ان يكون لقاؤهم القادم في الكويت العزيزة بعد ان يخلصها الله من براثن العدوان ويمضي الوقت سريعا لتنتهي الزيارة، ويكون الوداع الحزين، الذي لا تسمع من خلاله الا نشيج البكاء او الدموع التي تنزل بصمت وتعلق العيون بالعيون، وتمتمة الدعوات لله العلي القدير بأن يكون اللقاء قريبا. ويركب الأهالي الباصات ولا يسمح لهم بالمغادرة حتى يتم عد جميع الاسري خوفا من هروب احدهم. وعندما يكتمل العد يسمح لباصات الأهالي بالمغادرة تودعهم عيون وقلوب أبنائهم الضباط الأسرى. ونحن نركب الباصات عائدين الى المعتقل، يخيم علينا صمت مطبق لا ينبس احدنا بحرف، يأخذنا الخوف على من ودعناهم، وهل يصلون سالمين ام لا.

● يتبع الأحد المقبل

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

تتقدم

أسرة العاملين

بمؤسسة إنشاءات الإيمان

بأحر التعازي القلبية وأصدق المواساة إلى

السيد/ بندر مزيد هلال العتيبي

والسيد/ رباح مزيد هلال العتيبي

لوفاة فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى

أخيهم

هلال مزيد هلال العتيبي

سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته

ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون